مَجلَّــة
كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإسلاميَّةِ والعربيَّةِ

إسلاميَّة، فكريَّة، محكَّمة
نصف سنويَّة

العدد السادس والعشرون
شوال ١٤٢٤هـ - ديسمبر ٢٠٠٣م

رئيس التَّحرير

أ. د. محمـد خليفـة الدنّـاع

سكرتير التَّحرير

د. مصطفى عدنان العيثاوي

هيئة التَّحرير

أ. د. رضوان مختار بن غربية
د. محمد الحـافظ النقـر
د. عـمر بـو قـرورة

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــات

● **الافتتاحية**

رئيس التّحرير ١٣-١٤

● **مسألة خلق القرآن ومثال العلاقة بين الأزلي والمخلوق في الفكر الإسلامي**

الدكتور: عبد الحكيم أجهر ١٧-٥٢

● **المحدّث محمد يوسف البَنُوري وكتابه معارف السنن، شرح سنن الترمذي**

الدكتور: ولي الدين تقي الدين الندوي ٥٣-٩٢

● **العولمة الاقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة**

الدكتور: عمر صالح بن عمر ٩٣-١٤٤

● **حكم زواج الكتابية بين الاطلاق والتقييد**

الدكتوره: روحية مصطفى أحمد ١٤٥-٢٠٢

● **دُخان التَّبْغ حقيقته وتاريخه**

الدكتور: قاسم علي سعد ٢٠٣-٢٣٦

● **المضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية**

الدكتور: عبد المجيد محمد السوسوه ٢٣٧-٢٧٠

● **أمهات الأدوات الأحادية في الأبواب النحوية**

الدكتور: مصطفى عدنان العيثاوي ٢٧١-٣١٦

● **شعر ابن شهيد الأندلسي، دراسة فنية**

الدكتور: خالد لفتة اللامي ٣١٧-٣٥٤

● **البلاغة عند العلوي (٧٤٩ هـ) بين التنظير والتيسير**

الدكتور: بن عيسى باطاهر ٣٥٥-٣٩٢

• **FEATURE GEOMETRY & FEATURE SPREADING AN AUTO SEGMENTAL ANALYSIS OF EMPHATIC CONSONANTS IN ARABIC**

Dr. Lahlal Mohammed ..... 5 - 32

أمهات الأدوات الأحادية في الأبواب النحوية

ـ تأصيلها وانفراداتها ـ

الدكتور

مصطفى عدنان العيثاوي*

* أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي

ملخص البحث:

يحاول هذا البحث أن يعين أمهات الأدوات الأحادية في الأبواب النحوية بوصفها ظاهرة لغوية بارزة انمازت بها لغتنا، ومن ثمّ يبين الأشياء التي أهلت كل أداة لأن تكون أمًا في بابها، وما اختصت به هذه الأدوات عن سواها من أخواتها، وقد سبق أن أشار النحاة وقسم من الأصوليين إلى هذه الظاهرة، غير أنهم لم يقفوا عندها وقفة تفصيل وبيان شاف يلمّ بأطرف الظاهرة. وحيث يقتصر البحث على دراسة أمهات الأدوات الأحادية دون سواها ـ لكثرة الأدوات في لغة العرب ـ فإنه يمهد لبحوث أخرى تتعقب ما تبقى من الأدوات بالبحث والتفصيل.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد الذي بعثه الله ليخرج الناس من ظلمات الجاهليين، ويدلهم إلى حبل الله المتين بآيات بينات بلسان عربي مبين. ورضي الله عن الصحابة الأبرار، ومن تبعهم بإحسان في كل الأعصار والأمصار....

أما بعد:

فيبقى علم النحو واحدا من العلوم الرائدة الخالدة، تتجدد الحاجة إليه مادام الإسلام جاريا في العروق، ومادام القرآن يتلى في هذه المعمورة، وما دامت جموع المتعلمين تنكبّ على دراسة علوم الشرع، فكل متعلم به حاجة لإدراك هذا العلم، وإتقانه بل كل مسلم يتلو كتاب الله، فبه تضبط الألسن، وبه يدرك فهم النصوص أيا كانت، ولذلك جعل علماؤنا هذا العلم واحدا من علوم الآلة التي يتوجب على أهل العلم أن يتقنوها، فالمفسر لا يصبح مفسرا مجودا إلا بعد الإحاطة بالنحو، وكذا القارئ والأصولي.... ورحم الله الإمام الشافعي إذ قال: «فعلى كلّ مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، يشهد به أن لا الله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وما أمر به من التسبيح، والتشهّد، وغير ذلك».

هذا وقد تفرّد باب حروف المعاني بأهمية متأصلة، وتتمثل هذه الأهمية في أن حروف المعاني لها وثيق صلة بالسياق، فالحرف لا يتحدد معناه بدقة إلا من خلال السياق، وقد يتوقف فهم النص فهمًا دقيقًا على تحديد معنى الحرف، وقد وجدنا الأصوليين يشاطرون النحاة في البحث في معاني الحروف، واستعمالاتها، لأن الحكم الشرعي قد يتوقف على فهم الفقيه لمعنى الحرف، كما هو الحال في خلافهم في آية الوضوء، لذلك نجد الأصوليين يعقدون أبوابا في كتبهم خصصوها لدراسة الحرف، تحت عنوان: باب تشتد الحاجة إليه، وصدّروه بقولهم: عقد هذا الفصل لتفسير الحروف التي تشتد الحاجة في الفقه إلى معرفتها لوقوعها في أدلته.... لذلك جاءت رغبتي بالكتابة في هذا الاتجاه، فكان عنوان هذا البحث:

((أمّهات الأدوات الأحادية في الأبواب النحوية ـ تأصيلها وانفراداتها)).

وأمل أن يكون البحث سابقة تفرّدت في تأصيل الأدوات الأمهات وبيان انفراداتها، وقد حاولت في تأصيل المسائل أن استشهد لما أثبت من أحكام بشواهد من كتاب الله العزيز، وبكلام العرب الموثوق بصحته شعرًا ونثرًا، وبالمصنوع من الأمثلة مما استشهد به النحاة، وقد انتظم البحث في أربعة مباحث: بحثت في الأول همزة الاستفهام، وفي الثاني باء القسم، وفي الثالث لام التعليل، وفي الرابع واو العطف، فجاءت المسائل مرتبة ترتيبا هجائيا. وأمل أن انتهي في قابل الأيام - إن شاء الله تعالى - من الأدوات الأخرى مما زاد بناؤها على الحرف الواحد، وقد أرجأت البحث في الأدوات الأخرى ولم أجعلها في مبحث واحد لسعة الموضوع وتشعبّه، والله هو المعين وهو نعم المولى ونعم المجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: همزة الاستفهام

وهي أصل أدوات الاستفهام وأمّ الباب، وليس للاستفهام في الأصل غير الهمزة، وإنما تركوا الهمزة واستخدموا (منْ) و(متى) و(هل) ونحوهنّ توسعًا في الكلام حين أمنوا اللبس، ولكل واحد منها موضع يختص به[1]، فإن قيل: فلِمَ أقاموا هذا الكلم مقام حرف واحد وهو همزة الاستفهام، وهم يتوخون الإيجاز في الكلام؟ قيل: إنّما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز وذلك لأن هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه، فإنّ (منْ) تشتمل على ما يعقل، فإنك إذا قلت: أزيد عندك؟ جاز ألا يكون زيد عنده، فيقول: لا، فتحتاج إلى أن تعيد السؤال وتعيد ذكر الأشخاص شخصاً شخصاً، وربّما لا يذكر الشخص الذي عنده لأنّ استيعاب الأشخاص مستحيل، فجيء بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي (منْ) فأقاموها مقام الهمزة ليلزم المسؤول الجواب عمّن عنده.[2]

إنّ لكون الهمزة هي الأصل في الاستفهام، لذا فإنّهم جعلوها أعمّ تصرفًا من غيرها، فإنّها تدخل في مواضع الاستفهام كلّها، وغيرها ممّا يستفهم به يلزم موضعًا، ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام، فـ «منْ» للسؤال عن العاقل، وقد تنتقل إلى معنى الذي، وإلى الشرط، وزيادة على ذلك فإنّهم توسعوا في الهمزة أكثر من توسعهم في غيرها من أدوات الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، وأن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية نحو: أزيد قام؟ ولا يجوز ذلك في (هل)[3]، والذي مكنهم من التصرف بها والتوسع في استعمالها، هو أنها أخصر من غيرها في اللفظ، ولذلك كلّه فإنّه كثر استعمالها في الاستفهام[4]، والمطّرد الكثير في الاستعمال هو الأصل دون القليل[5]، ومن أجل أصالتها في الاستفهام فإنّها خصّت بأشياء متفردة بها عن سواها من أدوات الاستفهام وفيما يأتي تفصيل ذلك:

١. جواز حذفها[6]، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[7]

(١) الكتاب ١/٩٩، والمقتضب ٣/٧٤، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٠.
(٢) أسرار العربية ٣٨٦-٣٨٨.
(٣) الكتاب ١/١٠٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٨، ومفتاح العلوم ١١٣-١١٤.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٦-٤٤٧.
(٥) رصف المباني ١٤٣.
(٦) المغني ١٩، ومفتاح العلوم ١١٣، وهمع الهوامع ٤/٣٦٠.
(٧) الديوان ٣٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٧.

فو الله ما أدري وإن كنـــت داريًا بسبْعٍ رَمَيْنَ الجمر أم بثمـــان

وقول الكميت[٨]

طربتُ وما شوقًا إلى البيض أطْرَبُ ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعب

والبيت الأول محمول على تقدير: أبسبع؟ والبيت الثاني محمول على تقدير: - إن لم يكن ذلك تقريرًا أي: وذو الشيب قد يلعب -. أو ذو الشيب يلعب؟ فحذف الهمزة في البيتين[٩]، وقد جوّز سيبويه أن يقع ذلك في الشعر[١٠]، أي هو مختص بالضرورة وهذا ما صرّح به المبرد[١١] وابن الأنباري[١٢]، وابن عصفور[١٣]، ونقل عن الأخفش جواز الحذف في الاختيار[١٤]، وكذا قسم آخر من النحاة[١٥]، ويقوي هذا المذهب كثرة الحذف في الشعر، وروده في النثر، ومنه قراءة ابن محيصن والزهري ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ (البقرة/٦) بحذف الهمزة الأولى لدلالة المعنى عليها، ولأجل ثبوت ما عادلها وهو (أم)[١٦]، فضلاً عن كون الهمزة أصلاً في الاستفهام فجاز فيها ما لم يجز في غيرها[١٧]، ثم إن حروف المعاني لما كانت كثيرة الدور والاستعمال في الكلام فإنهم توسعوا في حذفها طلبًا للتخفيف[١٨].

٢. واختصت الهمزة بأنها تأتي لطلب التصور والتصديق بخلاف (هل)، فإنّها للتصديق خاصة، وسائر الأدوات تكون للتصور خاصة[١٩].

(٨) أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١، وأمالي المرتضى ٦٦/١، والخزانة ٣١٢/٤.
(٩) شرح أبيات المغني ٣٥/١، والدرر اللوامع ١١٢/٥، والخزانة ٣١٦/٤.
(١٠) الكتاب ١٧٤/٣.
(١١) المقتضب ٢٧٤/٣.
(١٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٥١/١.
(١٣) ضرائر الشعر ١٥٨.
(١٤) إعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١، وشرح أبيات المغني ٣٥/١.
(١٥) المفصل ٤٣٨، والكشاف ١٣٨/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ٨٧.
(١٦) إعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١، والبحر المحيط ٤٨/١.
(١٧) المغني ١٩.
(١٨) الطراز ١٠٩/٢.
(١٩) البرهان ١٧٨/١، والإتقان ٤٦٢/١، ومعترك الأقران ٤٢/٢.

والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في أحد شيئين فبالاستفهام يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما، وعلامته جواز مجيء (أم) المتصلة بعده دون المنقطعة[٢٠]، ومثاله قولنا: أزيد في الدار أم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿قل ءأنتم أعلم أم الله﴾ البقرة/١٤٠) ففي هذا أمر للنبي ﷺ أن يقول لهم ذلك تذكيرًا لهم بالعهد الذي كان في كتبهم، عسى أن يراجعوا أنفسهم ويعيدوا النظر إن كانوا مترددين[٢١]، ومثال عدم الإتيان بـ (أم) بعد الهمزة التي للتصور قوله تعالى: ﴿قالوا ءأنت فعلت هذا بنالهتنا يابرهيم﴾ (الأنبياء/٦٢) فاستفهم عنه؛ أوقع ذلك منه أم لم يقع[٢٢]؟ والمسؤول عنه في هذا النوع هو ما يلي حرف الاستفهام، فإذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده أو عدم وجوده قلت: أضربت زيدًا؟ وإذا كان الشك في الفاعل من هو قل: أأنت ضربت زيدًا؟ وإذا كان الشك في المفعول من هو قلت: أزيدًا ضربت[٢٣]؟

وتكون الهمزة للتصديق أيضًا، والاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوت هذه النسبة وانتفائها، وحقه أنه يجوز الإتيان بعده بـ (أم) المنقطعة، ومثال التصديق قولنا: أقام زيد؟ بالجملة الفعلية، وأزيد قائم؟ بالجملة الاسمية، فقد تصورت القيام وزيدًا والنسبة بينهما، وسألت عن وقوع تلك النسبة، فإذا قيل: قام، فقد حصل بذلك التصديق[٢٤].

ومن أمثلة ما وردت فيه (أم) المنقطعة قولهم: أقمت أم طلعت الشمس؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها﴾ (الأعراف/١٩٥) فأم منقطعة فتقدر بـ (بل)، والاستفهام في الآية معناه الإنكار الذي توجه إلى نفي منافع الأعضاء[٢٥].

---

(٢٠) الإيضاح في علوم البلاغة ١٣١، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢٤٧/٢، و(أم) المتصلة هي التي لا يستغني ما قبلها عما بعدها، أما المنقطعة؛ فهي التي لا يفارقها الإضراب، وقد فصّل ابن هشام الحديث في كل منهما، ينظر: المغني ٦١-٦٨.

(٢١) الإيضاح في علوم البلاغة ١٣١، والتحرير والتنوير ٧٤٨/١.

(٢٢) البحر المحيط ٣٢٤/٦.

(٢٣) الإيضاح في علوم البلاغة ١٣١، والإشارات والتنبيهات ١٠٤.

(٢٤) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ٢٤٧/٢-٢٤٨، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢٤٧/٢.

(٢٥) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢٤٧/٢-٢٤٨، والبحر المحيط ٤٤٠/٤.

أما (هل) فإنها لا تكون إلا لطلب التصديق فلذلك امتنع أن نقول: هل زيد قام أم عمرو؟ ومن أمثلة التصديق بـ (هل) قوله تعالى: ﴿فهل أنتم شكرون﴾[٢٦] (الأنبياء/٨٠).

٣. واختصت الهمزة بتمام التصدير، وذلك بدليلين:

أ – إن الهمزة لا تذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يذكر غيرها، فلا تقول: أقام زيد أم أقعد؟ بل تقول: أم هل قعد؟ وتقول: كيف صنعت أم كيف صنع أخوك[٢٧]؟ ومن ذلك قول علقمة بن عبدة[٢٨]:

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرتـه إثر الأحبة يوم البين مشكـوم

والشاهد فيه هو مجيء (هل) بعد (أم) المنقطعة، فهي بمعنى (بل) مجردة عن الاستفهام لدخولها على (هل)[٢٩]، إذ لا يجوز الجمع بين استفهامين، والتقدير على هذا يكون: بل هل كبير بكى[٣٠]؟

وقد نصّ أهل البصرة على أن (أم) لا تكون بمعنى (بل) إلا بتقدير الاستفهام، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أم له البنت ولكم البنون﴾ (الطور/٣٩)، إذ لو كانت بمعنى (بل) وحدها لأصبح المعنى: بل له البنات ولكم البنون، وهذا كفر، فدلّ على أنّها بمنزلة بل والهمزة[٣١].

ب – إنّ الهمزة اختصت بدخولها على (واو العطف، وفائه، وثُمّ) تنبيهًا على أصالتها في التقديم[٣٢]، قال سيبويه: «هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام، وذلك قولك: هل وجدت فلانًا عند فلان؟ فيقول: أو هو ممن يكون ثَمّ؟ أدخلت ألف الاستفهام، وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل عليها الألف فإنما هذا استفهام مستقبلٌ بالألف، ولا تدخل الواو على الألف كما أن (هل) لا تدخل على (الواو)، فإنما أرادوا ألا

(٢٦) الإشارات والتنبيهات ١٠٤.
(٢٧) المقتضب ٣/٢٩٠، والمغني ٩٩-٢٠٠.
(٢٨) الديوان ٤٧، والكتاب ٣/١٧٨، وأمالي ابن الشجري ٣/١٠٧، وشرح المفصل ٤/١٨.
(٢٩) الخزانة ١١/٢٨٦، ٢٩٤.
(٣٠) شرح التصريح ٢/١٤٤.
(٣١) أسرار العربية ٣٠٥-٣٠٦، وأمالي ابن الشجري ٣/١٠٧-١٠٩.
(٣٢) المفصل ٤٣٧، والمغني ٢٢، وهمع الهوامع ٤/٣٦٠.

يجروا هذه الألف مجرى (هل)، إذ لم تكن مثلها، و(الواو) تدخل على (هل)»[٣٣]. وإنما كان ذلك بسبب تمكن الألف وأصالتها في بابها، وليس كذلك سائر حروف الاستفهام، ولذلك تقول إذا قال القائل: رأيت زيدًا عند عمرو: أو هو ممن يجالسه؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**أولم يسيروا في الأرض**﴾ (الروم/٩) و﴿**أفلم يسيروا في الأرض**﴾ (يوسف/١٠٩)، و﴿**أثم إذا ما وقع ءامنتم به**﴾ (يونس/٥١)، أما سائر حروف الاستفهام الأخرى، فإنه يجب أن تتأخر عن العاطف كما هو الحال في جميع أجزاء الجملة المعطوفة، فتقول: وكيف صنعت؟ ومتى تخرج؟ ومنه قوله تعالى: ﴿**وكيف تكفرون**﴾ (آل عمران/١٠١)، و﴿**فهل أنتم مسلمون**﴾ (المائدة/٩١)، و﴿**فما لكم في المنفقين فئتين**﴾[٣٤] (النساء/٨٨) ومن ذلك قول دريد بن الصمة[٣٥]:

وهل أنا إلا من غزيّة إن غوت ... غويت وإن ترشد غزيّة أرشد

وقد ذهب الزمخشري في أحد قوليه إلى أنه بين همزة الاستفهام ـ في المواضع المتقدمة ـ وحرف العطف جملة محذوفة، ويقدر في كل موضع ما يناسبه، ففي تفسيره قوله تعالى: ﴿**أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا**﴾ (آل عمران/١٦٥) قال: «يجوز أن تكون معطوفة على محذوف، وكأنه قيل: أفعلتم كذا، وقلتم حينئذ كذا...»[٣٦] ووفاقًا لذلك فإن قوله تعالى: ﴿**أولم يسيروا**﴾ (الروم/٩) محمول على تقدير: أمكثوا ولم يسيروا؟، وقوله تعالى: ﴿**أفلا تعقلون**﴾ (الصافات/١٣٨) محول على تقدير، أجهلوا فلا يعقلون[٣٧]؟ والحق أنّ في هذا ضعفًا لما فيه من التكلف وعدم اطّراد السماع بذلك[٣٨].

---

(٣٣) الكتاب ٣/١٨٧.

(٣٤) المقتضب ٢/٣٠٧، والمفصل ٤٣٧، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٨، وارتشاف الضرب ٢/٣٥٨.

(٣٥) هكذا وردت رواية البيت في: الأغاني ٨/١٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/٣٠٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٨١٥، وينظر: ديوان دريد ٦٢ وفيه: وما أنا إلا من غزية...

(٣٦) الكشاف ١/٢٢٨.

(٣٧) ارتشاف الضرب ٢/٥٤٧، ٦١١، وهمع الهوامع ٢/٣٦١.

(٣٨) ارتشاف الضرب ٢/٥٤٧، ٦١١، وهمع الهوامع ٢/٣٦١.

المبحث الثاني: باء القسم

وهي الأصل في حروف القسم لأنّها حرف إضافة، والأصل فيها أنها تفيد معنى الإلصاق، فأضافت معنى القسم إلى المقسم به وألصقته به نحو: أقسم بالله[39]، ولأن أفعال القسم كلها لازمة، والباء هي المعدية لها إلى ما بعدها فلا يصح تعديتها بغيرها[40] ثم إن حروف القسم انحطت درجة عنها، فالأصل في الواو أنها تكون عاطفة لا جارة[41]، وقد تبدل (الواو) لأجل التوسعة والتنويع، بسبب كثرة الأيمان في كلامهم، وكانت الواو أقرب إلى الباء من وجهين:

أحدهما: مضارعتها إياها معنى، وذلك من جهة أن (الباء) الأصل فيها للإلصاق، و(الواو) للإجماع، والإلصاق والإجماع من وادٍ واحد، فالشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع به، ولذلك نقل عن العرب قولهم: بعت الشاء شاةً ودرهمًا، وذلك على تقدير: بدرهم[42]، فلما وافقتها في المخرج والمعنى حملت عليها وأنيبت عنها وكثر استعمالها حتى غلبتها، وهذا ما جعل سيبويه يقدمها في الذكر حينما أفرد لحروف القسم بابًا، فقال: «وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها (الواو) ثم (الباء)، يدخلان على كل محلوف به، ثم (التاء)....»[43] فقدّم الواو، ونصّ على أنها أكثر استخداما من الباء، غير أنّنا نجده في موضع آخر يقدم (الباء) على (الواو)[44]، وقد صرّح في موضع ثالث أنّ: «(الواو) التي تكون للقسم بمنزلة (الباء)، وذلك قولك: والله لأفعلنّ»[45]، وفي هذا إشارة إلى أصالة الباء في القسم.

---

(٣٩) شرح الرضي على الكافية ٤/٣٠٠، وشرح المفصل ٩/٩٩، والبسيط في شرح الجمل ٢/٩٢٥.

(٤٠) شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٤، والفصول المفيدة ٢٣٩.

(٤١) البسيط في شرح الجمل ٢/٨٧٠.

(٤٢) المقتضب ١/١٧٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٩-١٦٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٤-٣٧٥، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٢/٣٢.

(٤٣) الكتاب ٣/٤٩٦، وينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٠٣.

(٤٤) الكتاب ١/٤٢١.

(٤٥) الكتاب ٤/٢١٧.

إن استعمال العرب (الواو) في القسم أكثر من (الباء) مع كون الثانية هي الأصل مدعاة إلى الاستغراب، وذلك لأنّ المطرد الكثير في الاستعمال عندهم هو الأصل دون القليل[٤٦]، والظاهر أنهم قد يخرجون على أقيستهم المتبعة في تصاريف كلامهم، ومن ذلك قول أهل الحجاز: (القصوى) وهو نادر، فقد أخرجوه على القياس المطرد في مثله، إذ كان يتوجب عليهم أن يقولوا: (القصيا) - وهي لغة تميم - كما قالوا: (الدنيا) و(العليا)، فإن مثل هذا يأتي بضم أوله وبالياء، لا بالواو، لأنهم يستثقلون الواو مع ضم أوله لذلك لم يقولوا: (دنوى) ولا (علوى)[٤٧]، وزيادة على ذلك فإن الواو أخف من الباء، لما في الباء من الشدة ولما في الواو من اللين والرخاوة.[٤٨]

أما (تاء) القسم، فإنها مبدلة من (الواو)، والدليل على ذلك أن الحرف لا يجوز أن يبدل من الحرف إلا أن تكون بينهما مناسبة، ولا مناسبة بين (التاء) و(الباء)، لأنهما ليستا من مخرج واحد، ولا يشتركان في شيء، وأما (الواو) فهي تشابه (التاء) لأنها من حروف الزوائد والبدل، وقد تبدل (التاء) من (الواو) في غير موضع، ومنه: تجاه من الوجه، وتراث من ورث، ولما كانت (التاء) فرع فرع، فإنها خصت باسم واحد في الاستعمال، وهو اسم الله تعالى، نحو: تالله لأفعلن، فهي أضعف حكماً من (الواو) فلذلك لم يقل: تزيد، ولا تالبيت[٤٩].

ومن أجل أصالة الباء في القسم، فإنها انفردت بخصائص عن سواها من أدوات الباب، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

١. اختصت (الباء) بجواز ذكر الفعل معها، لأن المقسم به معلق بفعل محذوف، وذلك أن قولك: بالله لأفعلن معناه: أحلف بالله، ومن ذلك قولهم:

أقسم بالله، وسائر أدوات القسم لا يجوز ذكر الفعل معها، فلا تقول أقسم والله، أو أقسم تالله، وإنما تقول: والله تالله[٥٠]، فالمتعلق محذوف وجوبًا تقديره: أقسم[٥١].

(٤٦) وصف المباني ١٤٣.

(٤٧) تهذيب اللغة (قصا) ٩/٢١٩، واللسان (قصا) ١٥/١٨٣-١٨٤.

(٤٨) الرعاية ١١٧-١١٩، ٣٣٩-٣٤٠.

(٤٩) علل النحو ٣١٣-٣١٤، وسر صناعة الإعراب ١/١١٦، ١٦١-١٦٢، وشرح المفصل ٩/٩٨.

(٥٠) علل النحو ٣١٣، والمغني ٤٧٣، وهمع الهوامع ٤/٢٣٢.

(٥١) حاشية الدسوقي على المغني ٢/٣٠.

وحذف الفعل، وإن كان متعديًا بحرف الجر لأجل التخفيف لكثرة القسم، ولدلالة الحال عليه بوجود حرف القسم، ولحاجته إلى جواب فصار افتقاره إلى هذا الجواب كالعوض من حذف الفعل، فيقولون: بالله لأفعلن، ووالله لأفعلن، وتالله لأفعلن كما قالوا: باسم الله وغير ذلك فحذفوا ابتدئ[٥٢].

وقد نصّ الرضي على أن الذي جعلهم يحذفون الفعل مع الواو هو كثرة استعمالهم لهذا إذ هي أكثر استعمالاً من أصلها[٥٣]، وفي هذا نظر، إذ لو كان الأمر كما قرر الرضي لجاز إظهار الفعل مع التاء، فهي أقل الأدوات المذكورة استعمالاً.

والحق أنّ الذي جعلهم يجمعون في القسم بين الباء والفعل هو أصالة الباء في القسم، ولأجل أنّ الفعل يتعدى بها دون غيرها من أدوات القسم[٥٤]، وزيادة على ذلك فإن الذي منعهم من إظهار الفعل مع الواو هو مخافة اللبس، لأنه قد يلتبس على السامع أنّ المتكلم قد حلف بيمينين، وذلك أن القائل قد يكتفي بقوله: أحلف ويجري مجرى القسم، فيقول: أحلف لأفعلن، فلو قال: أحلف والله، لجاز أن يتوهم أنّه يمينان، فلذلك لم يستعمل، وأما إذا قال: أحلف بالله، لم يتوهم في ذلك إلا يمين واحدة، لأنّ من شأن الباء أنه لا يصح الابتداء بها وأن يلصق ما بعدها بحكم ما قبلها، أم الواو فإنّها تقع في الابتداء في بعض المواضع، وهي ليست من الحروف التي تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها[٥٥]، وقد أجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حلفت والله لأقومن، ورد هذا بقول النحاة: إنّه لا ينبغي أن يجوز، كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي ليس استعمالها بحق الأصالة، ثم إنّه لم يحفظ شيء من ذلك، فإن جاء فهو مؤول على أن حلفت كلام تام، ثم أتي بعده بالقسم، ولا يجعل (والله) متعلقا بحلف[٥٦].

٢. وخصت (الباء) بجواز دخولها على المضمر والمظهر، لأنها الأصل فهي تجري على كل مقسم به، فقالوا: بك ربي أقسم لا بغيرك، ولا يقال: وك[٥٧] فلا يجر غيرها من حروف القسم إلا الظاهر واختص غير الباء بالظاهر دون المضمر لأصالة

(٥٢) المقتصب ٣١٧/٢، وعلل النحو ٢١١، ٢١٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٦٣/٢، وأسرار العربية ٢٧٥، وشرح المفصل ٩٩/٩.

(٥٣) شرح الرضي على الكافية ٣٠٠/٤.

(٥٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٧٤/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٢٤/١.

(٥٥) علل النحو ٢١١-٢١٢.

(٥٦) شرح جل الزجاجي ٥٢٦/١، والهمع ٢٣٦/٤.

(٥٧) أسرار العربية ٢٧٦، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٠/٤، والخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٠٣.

الظاهر[٥٨]، وفي دخول الباء على المضمر دليل على أصالتها في القسم، لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، فمتى أتيت به في القسم تعينت الباء لأنها أصل القسم[٥٩]. ومن ذلك قول الشاعر[٦٠]

رأى برقا فأوضع فوق بكر ... فلا بك ما أسال ولا أغاما

والشاهد فيه قوله: بك، حيث جاءت باء القسم داخلة على الضمير، والمعنى محمول على تقدير: وحق الله، وقوله: ما أسال ولا أغاما، جواب القسم، أي: ما أتى بسيل ولا غيم[٦١].

٢. واختصت (الباء) باستعمالها في القسم الاستعطافي الذي يراد منه التقرب إلى المخاطب، وذلك في نحو قولهم: بالله هل قام زيد؟ أي أسألك مستحلفًا؟ ولا يجوز استعمال غير الباء في هذا النوع من القسم[٦٢]، وضابطه أن يكون الجواب طلبيًا، فقولهم هل قام زيد؟ طلب لأنه استفهام[٦٣]، ومن ذلك قول الشاعر[٦٤].

بالله ربك إنْ دخلت فقل له ... هذا ابن هرمة واقفًا بالباب

وقد أنكر قسم من النحاة أن يكون هذا قسمًا، إذ لو كان قسمًا لافتقر إلى مقسم عليه، ولأجيب بما يجاب به الإقسام[٦٥]، فالباء في قول الشاعر (بالله ربك) متعلقة بمحذوف، والتقدير أسالك بالله افعل كذا، فحذف لدلالة قوله: فقل له[٦٦].

وقد زاد على ذلك ابن عصفور: أنّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا كان منهما كلام

---

(٥٨) الفوائد الصيائية ٢/٢٣٠.

(٥٩) سر صناعة الإعراب ١/١٩٧، والقصر النبي على حواشي المغني ١/٥٥٩.

(٦٠) اختلف في نسبته فقيل: هو لعمرو بن يربوع، وقيل: هو لشمر بن الحارث، ينظر: النوادر ١٤٦، والخصائص ٢/٢١.

(٦١) شرح شواهد الإيضاح ٢٢٥، وشرح المفصل ٩/١٠١.

(٦٢) شرح المفصل ٩/١٠١، وشفاء العليل ٣/٦٨٥، والفصول المفيدة ٢٤١، والجامع الصغير ١٢٤.

(٦٣) حاشية الدسوقي على المغني ١/١٥٤، والقصر النبي على حواشي المغني ١/٥٥٩.

(٦٤) وهو ابن هرمة، ينظر: الصناعتين ٦٨، والتحبير في شرح المفصل ٤/٢٥٥.

(٦٥) نص النحاة على أنّ جواب القسم يُصدّر بحرف جواب، ومن ذلك اللام المفتوحة وإن مخففة أو مثقلة، وقد يجاب القسم بفعل الطلب على أن تكون جملة القسم خبرية، وللنحاة خلاف في كون جملة القسم خبرية أو إنشائية، ينظر شرح المفصل ٩/٩٠، وشفاء العليل ٣/٦٨٩، والفصول المفيدة ٢٣٨.

(٦٦) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٢٦٨، وشرح جمل الزجاجي ١/١٢٥، وحاشية الأمير على المغني ١/٥٥٩.

محتمل للصدق والكذب، فإن جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حُمل على أنّه ليس بقسم، كما في قوله: بالله ربك إن دخلت..... فإنّ القسم لا يُتصور إلاّ حين يتصور الصدق والحنث، ويقوي هذا أنّ الفعل المتعلق به المجرور ليس أقسم، فإنّ ذلك غير محمول على تقدير: أسالك بالله إن دخلت فقل له.....[٦٧]، والذي يبدو لي أنّ القسم إذا دخل على الطلب تمحّض للاستعطاف، فلا يكون ورود القسم لأجل القسم، وإنما لتأسيس غرض جديد، والعرب قد تستخدم الأدوات في غير أغراضها التي وضعت من أجلها في الأصل، مثال ذلك استخدامهم أدوات الاستفهام دالة على التمني[٦٨]، واستعمال الباء في الاستعطاف، إنما هو غرض بلاغي تفردت به الباء عن سواها من حروف القسم، لأصالتها التي امتازت بها عن سائر أخواتها، ويقوي هذا ما نص عليه شهاب الدين الحلبي ومفاد ذلك: أنّ القسم قد يتضمن مدحًا أو فخرًا أو هجاء.[٦٩]

(٦٧) شرح جمل الزجاجي ١/٥٢١-٥٢٢.

(٦٨) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾ (الأعراف/٥٣) فقد وقع التمني بهل، ينظر: الطراز ٣/٢٩١.

(٦٩) حسن التوسل ٢٧٧.

المبحث الثالث: لام التعليل

وهي الأصل في التعليل وكي وفي ومن والباء... بمعناها[٧٠]. قال السبكي: «إن ما يدل على العلية ظاهرًا له مراتب أعلاها اللام لوضوحها فيه»[٧١]. وقد نصّ السيوطي على أن: اللام أصل في باب الجر[٧٢]. ولم يوضح مراده بهذه الأصالة، غير أنه يفهم من ذلك أنها أصل في دلالتها على التعليل من بين حروف الجر الأخرى لا أنها أصل حروف الجر فإن النحاة كانوا قد ذكروا أن (من) هي أم حروف الجر[٧٣]، ودليل ما قدمت أن السيوطي إنما ذكر ذلك في معرض حديثه عن كي واستعمالاتها ودلالتها على التعليل[٧٤].

إن اللام التي تفيد التعليل هي التي يصلح في موضعها: من أجل، وهي حرف جر[٧٥] إذ نصّ النحاة على أن اللام ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم – وهي لام الأمر – وهذه لا تدل على التعليل، وغير عاملة، وهي لام الابتداء، ولام الجواب، ... وهذه اللام لم يذكر أحد من النحاة أنها أفادت التعليل في أي قسم من أقسامها التي ذكروها[٧٦]. واللام الجارة لها معان كثيرة وقد جمع لها بعض النحاة نحوًا من ثلاثين معنى[٧٧]، والمعنى الأصل الذي تدل عليه هو الاختصاص، وهذا ما جعل الزمخشري لا يذكر سواه[٧٨]، والتعليل عند بعض النحاة راجع إليه[٧٩]. قال المرادي «إن معنى اللام في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد تصحبه معان أخر، وإذا تؤملت سائر المعاني المذكورة وجدت أنها راجعة إلى الاختصاص، وأنواع الاختصاص متنوعة، ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل، قال بعضهم: وهو راجع إلى معنى الاختصاص، لأنك إذا قلت: جئتك للإكرام دلت اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام، إذا كان سببه دون غيره»[٨٠].

(٧٠) حاشية العطّار ٣/٣٠٧، وينظر: شرح المفصل ٧/٢٠.

(٧١) منع الموانع ٢١١.

(٧٢) الهمع ٤/١٠١.

(٧٣) ينظر: شرح المفصل ٨/١٠، والأشباه والنظائر ٣/١٨٤.

(٧٤) ينظر: الهمع ٤/٩٩-١٠٥.

(٧٥) البرهان ٤/٣٤٠، ورصف المباني ٢٩٨.

(٧٦) اللامات للزجاجي ٧٢ وما بعدها، ومصابيح المعاني ٣٧٠.

(٧٧) اللامات لابن فارس ١٥، واللامات للهروي ٢ وما بعدها.

(٧٨) المفصل ٢/١٧٩، والجنى الداني ٩٦، والقواعد والفوائد ٣٥١.

(٧٩) شرح المفصل ٨/٣٦.

(٨٠) الجنى الداني ٩-١٠.

إن مما يؤكد أصالة اللام في التعليل، أنها أكثر استخداماً وأوسع مجالاً في الكلام من كي، فإن الأخيرة لا تجر اسمًا معربًا ولا اسمًا صريحًا، إذ هي تختص بالدخول على ما الاستفهامية من بين الأسماء. أما اللام فإنها تدخل على كل اسم، فكي أخص من اللام في الاستعمال[٨١]. وقد جعل النحاة كثرة الاستخدام وقوة التصرف مقياسًا لأصالة الحرف في بابه[٨٢].

إنّ مما يقوي جعل اللام هي الأصل في التعليل لا (كي) أنّ اللام تدخل على كي كثيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿لِكَيلَا تَأسَوا عَلَى ما فَاتَكُم...﴾ [الحديد/٢٣]، فإذا دخلت عليها اللام لم تكن كي إلاّ ناصبة، وإذا كانت ناصبة، فإنه لا يفهم منها السببية وإنما تكون مصدرية بمعنى (أن)[٨٣]، فإن ظهرت أن الناصبة بعدها تعين كونها حرف جرّ مؤكدًا للام، وجعل ابن يعيش ذلك من صحيح الكلام[٨٤]، نحو قوله[٨٥]:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتركتها شنًا ببيداء بلقع

وهذا ما يرجح كون اللام هي الأصل، لأنّ ما كان أصلاً في بابه لا يجعل مؤكدًا لغيره[٨٦]، مع أن كتب النحو قد تضمنت شواهد وردت فيها اللام مؤكدة لكي، وقد جعل ذلك من النادر الذي لا يقاس عليه[٨٧]، فضلاً عن كون هذه الشواهد مما لا يعرف قائلوها أو مما اختلف في نسبته، ومنه قول الشاعر[٨٨]:

فأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله

ومما يدل على أصالة اللام في التعليل أنهم لم يجوّزوا دخول (كي) على (لا) النافية،

(٨١) التحبير ١٦٦١/٤، وتوضيح المقاصد ١٧٨/٤، وشرح التصريح ٢٣١/٢.

(٨٢) ينظر: شرح المفصل ٢٠/٧.

(٨٣) الهمع ٩٩/٤.

(٨٤) شرح المفصل ١٩/٧، و١٥/٩، وشرح التصريح ٢٣١/٢.

(٨٥) الشاهد لم يعرف قائله. ينظر: شرح المفصل ١٩/٧، والخزانة ٤٨٥/٨.

(٨٦) شرح المفصل ١٥/٩، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٢/٣.

(٨٧) توضيح المقاصد ١٧٨/٤، وحاشية يس على شرح التصريح ٢٣١/٢.

(٨٨) نسبة ابن هشام إلى حاتم الطائي، ولم أقف عليه في الديوان، ونسبه المرزوقي إلى النمري، وفيه: فأبرزت ناري ثم أثقبت ضوءها...

ينظر: المغني ٢٤٢، ومصابيح المغاني ٣٥٨-٣٦١، وشرح الحماسة ١٦٩٧/٤.

وذلك إذا كانت (كي) مقدرة بمعنى اللام لأن لام التعليل لا تدخل على (لا) النافية إلاّ مع (أنْ) كما في قوله تعالى: ﴿**لئلا يعلم أهل**﴾ [الحديد/٢٩]، فإن قدرت (كي) بالناصبة جاز نحو قوله تعالى: ﴿**لِكَيْلَا تَأْسَوْا**﴾[٨٩] [الحديد/٢٣]، وفي حملهم (كي) على لام التعليل في قياسهم هذا دليل على أصالة اللام، لأن النحاة إنما يقيسون الفروع على الأصول في تقعيدهم القواعد، ولا يصح العكس.

إنّ من الملاحظ أنّ (كي) حرف لا يثبت على حال، فمرة تكون حرف جرّ بمعنى اللام كما في قولهم: كيمه؟، فهي حرف جر بمعنى اللام، كأنه قيل: لمه؟ فإنه قد ثبت أنّ (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها، فقالوا: بِمَ، فإذا وقفت عليها ألحقت بها هاء السكت، وإذا دخلت (كي) على الفعل جاز أن يكون الفعل منتصبًا بأن مضمرة كما في قولهم: جئتِ كي تكرمني، ولا يجوز إظهار (أن)، فإن ذلك مما لم يحفظ عن العرب، ويجوز أن تكون (كي) في المثال ناصبة بنفسها – وقد تقدم أنها في هذه الحالة لا تكون سببية لأنها تكون بمعنى أن المصدرية – وكذا إذا دخلت عليها لام التعليل، كما في قولهم: جئت لكي أتعلم[٩٠]، وعدم الاستقرار هذا في العمل والدلالة يجعل اللام عندي أكثر أصالة من كي.

هذا ولعل سائلاً يسأل: إذا كانت اللام هي الأصل لا كي، فَلِمَ سمى النحاة في كثير من الأحيان اللام بلام كي، أو أنهم جعلوها مفسرة بكي؟ فإن في ذلك إشارة إلى أصالة كي في التعليل. والحق أن ذلك وقع بسبب أنّ الحرفين يدلان على السببية، فهذا المعنى جامع بينهما، جاء في توضيح المقاصد: «فإن قلت: فلِمَ سميت لام كي؟ قلت: لأنها للسبب كما أن كي للسبب»[٩١]، فلذلك حملت إحداهما على الأخرى، فتسمية النحاة اللام بلام كي لا ينهض دليلاً على أصالة كي في التعليل، ودليل ذلك أنهم صنعوا الشيء ذاته مع (كي)، فقالوا: كي بمنزلة لام التعليل[٩٢]، وقالوا: وتكون (كي) حرفًا جارًا للتعليل بمعنى

(٨٩) الهمع ٤/٩٩.

(٩٠) معاني الحروف ١٠٥، والجنى الداني ٢٦٤-٢٦٥، ومصابيح المغاني ٣٥٨-٣٦١، والهمع ٤/١٠٠-١٠١.

(٩١) توضيح المقاصد ٣/٢١٠.

(٩٢) المقتصد ٢/١٠٥٢.

اللام[٩٣]. وقد وجدت النحاة قد جعلوا الألفاظ التي تدل على التعليل بمعنى اللام، جاء في توضيح المقاصد «باء التعليل هي التي يصلح غالبًا في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُم ظَلَمْتُم أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾[٩٤] [البقرة/٥٤]. وقال الشيخ حسن العطّار: «إذ ترد للتعليل حرفًا كالكلام أو ظرفًا بمعنى وقت، والتعليل مستفاد من قوة الكلام»[٩٥]، وبعد هذا العرض يتبين لنا أن اللام هي الأصل في التعليل مع أن (كي) قد زاحمتها في قوة التصرف وفي مجيء اللام مؤكدة لكي في النادر من أقوال العرب، وفيما يأتي تفصيل لانفرادات اللام في الاستعمال اللغوي.

١ - تختص اللام من بين حروف التعليل بأنها تستخدم في التعليل بالغرض، والتعليل بالسبب[٩٦]، والتعليل بالغرض هو الأمر المراد تحقيقه والباعث على إيقاع الفعل، وهو متقدم عليه في الذهن والتصور، متأخر عنه في الخارج، ومنه قولنا: جئت لإكرامك، فالإكرام غرض للمجيء، فهو في الذهن أسبق من المجيء، وفي الواقع المجيء أسبق في الحدوث، وأما التعليل بالسبب، فهو المؤثر والمسبِّب، وهو متقدم - في الأصل - على المسبَّب في الذهن والواقع، من ذلك قولنا: لا تضرب زيدًا إنه يحبك، فمحبة زيد سبب لما قبلها[٩٧]، أما كي، فإنها تدل على التعليل بالغرض، إذ تدخل على ما هو غرض وعلة غائية لما قبلها، فهي حرف علة وغرض[٩٨]، ومن ذلك قولنا: جئتك كي تكرمني، فالغرض من المجيء هو الإكرام، والمجيء متقدم على الإكرام في الخارج، والإكرام مقدم على المجيء في التصور والذهن. ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه/٤٠] فقرّ العين وعدم الحزن غرض لإرجاع موسى إلى أمه وهما متقدمان على الإرجاع في الذهن متأخران في الواقع.

وبموجب ما تقدم فإنه إذا قال قائل: ضربت زيدًا، فسئل: كيم فعلت ذلك؟ يجيب: كي

(٩٣) توضيح المقاصد ١٧٦/٤.

(٩٤) توضيح المقاصد ٢١٠/٢.

(٩٥) حاشية العطّار ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٩٦) أسلوب التعليل ٢١، ٣٥، ومعاني النحو ٧٨/٣.

(٩٧) ينظر: حاشية الصبان ٢٢٣/٣، وأسلوب التعليل ١٦-١٧.

(٩٨) شرح المفصل ١٤/٩، وينظر: كشف المشكل ٤٠٣/١، وتوضيح المقاصد ١٧٨/٤

يتأدب، وإن قيل: لم فعلت؟ لجاز أن يجيب ليتأدب، أو لأنه أساء، فهذا الأخير سبب لا يجوز أن يجاب به عن كيمه[٩٩] ثم يتضح لنا أن هناك فرقًا بين العلة والسبب والثاني أعم من العلة[١٠٠].

٢ – وتختص اللام من بين حروف التعليل أنّها قد تكون ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿قالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيكُم لِيُحَاجُّوكُم بِهِ...﴾ [البقرة/٧٦]. وقد تكون مقدرة إذ نص سيبويه على أن المفعول لأجله محمول على تقدير حذف حرف الجر معه، فقال: «وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لمّ فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله»[١٠١]. وأشار ابن الحاجب إلى نحو من ذلك، فقال: «وإنما اشترط ذلك – إشارة إلى شروط المفعول لأجله – ليقوى معنى التعليل، فيصح حذف الحرف الدال عليه، فوازنه وزان الظرف باعتبار حذف (في)... ووجه قوة التعليل عند وجود هذه الشرائط، أنها الغالب في التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل، فصح حذف اللام لما فيها من القوة، فإذا فات شيء منها ضعفت دلالة التعليل، واحتيج إلى حرف التعليل»[١٠٢].

لذلك نجد أن النحاة قدروا اللام دون سواها من الحروف المعللة قبل المصادر المؤولة من (أن) وما دخلت عليه عند إفادتها التعليل، قال ابن الشجري: «فمن الحروف المعنوية التي وقع بها الحذف، أحرف خافضة، منها اللام، وحذفها مطرد مع أنّ الشديدة والخفيفة، كقولك: ما جئتك إلاّ أنك كريم، تريد: إلاّ لأنك، وكذلك ما أتيته إلاّ أن يحسن إليّ، تريد: إلاّ لأن يحسن...»[١٠٣]. وقد جاء من هذا الشيء الكثير في توجيه النحاة والمفسرون لآي القرآن الكريم، وفيه ما نقله سيبويه عن الخليل في قوله: «سألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُم فَاعبُدُونِ﴾ [الأنبياء/٩٢]، فقال: إنما هو على حذف اللام

(٩٩) أسلوب التعليل ٧٣.

(١٠٠) مباحث في أصول الفقه ٩١، وأسلوب التعليل ١٩.

(١٠١) الكتاب ٣٦٩/١.

(١٠٢) الايضاح في المفصل ٣٢٦/١.

(١٠٣) أمالي ابن الشجري ١٢٨/٢، وأسلوب التعليل ٢٥.

كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة... وقال: نظيرها: ﴿لإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش/١]، لأنه إنما هو لذلك..."[١٠٤]. ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم/١٤] إذ نصّ المفسرون على أنّ المعنى: ولا تطعمه لأنه كان ذا مال وبنين، أي على تقدير حذف لام التعليل[١٠٥]، وأشار الشيخ حسن العطّار إلى وجوب أن يجعل المقدر هو لام التعليل دون سواها لأنها الأصل في التعليل[١٠٦].

وقدرت اللام أيضًا قبل كي وصلتها في نحو قولهم: جئت كي أكرمك، فإن جعلت كي ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها[١٠٧]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر/٧]، فاللام هنا مقدرة وكي مصدرية[١٠٨].

هذا وقد جوّز الزركشي إضمار كي بعد اللام في نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا﴾ [الكهف/٢]، والتقدير لكي تنذر[١٠٩]. وهذا غير مقبول عندي، لأنّ اللام ظاهرة فيه، وهي تؤدي معنى التعليل، فلا فائدة من إضمار كي التي لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع[١١٠].

٣ - وتختص اللام بأنها تستخدم في التعليل المجازي[١١١]، وذلك أن تكون اللام للعاقبة والصيرورة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص/٨]، إذ هي عند أهل البصرة لام كي التي تفيد التعليل، كقولنا: جئتك لتكرمني، غير أنّ معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز لا الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا، وإنما للتبني والمحبة[١١٢]. وفي ذلك

(١٠٤) الكتاب ٣/١٢٦-١٢٧.

(١٠٥) الفريد ٤/٥٠٦، وروح المعاني ٢٩/٢٨.

(١٠٦) حاشية العطّار ٢/٣٠٧.

(١٠٧) شرح المقاصد ٤/١٧٨، والجنى الداني ٢٦٣.

(١٠٨) ينظر: البرهان ٤/٣٤٦، وحاشية العطّار ٢/٣٠٦.

(١٠٩) البرهان ٤/٣٤٥.

(١١٠) ينظر: الهمع ٤/١٤٠، وأسلوب التعليل ٣٦.

(١١١) أسلوب التعليل ٢٨.

(١١٢) الكشاف ٣/١٦٦، والبحر المحيط ٣/٩٤، ٧/١٠٥، والمغني ١/٢١٤.

تهكم بفرعون، لأنّه كان يدعي بأنه إله، لأن العاقل لا سيما المتحذلق، لا ينبغي له أن يقدم على شيء حتى يعلم عاقبته فكيف إذا كان يدعي أنه إله[١١٣]».

تلك العداوة كانت نتيجة لفعلهم وثمرة له فلذلك شبهت بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله، فكأن السبب قد حذف وأقيم المسبب مقامه[١١٤]، فالعداوة أفضى إليها الالتقام، وما أفضى إلى الشيء يكون علة، وليس من شرطه أن يكون نصب العلة صادرًا عمن نسب إليه الفعل لفظًا، بل جاز أن يكون ذلك راجعًا إلى ما ينسب إليه خلقًا، كما تقول: جاء الغيث لإخراج الزهر، وطلعت الشمس لإنضار الثمار، فإن الفعل يضاف إلى الشمس والغيث.

كذلك التقاط آل فرعون موسى، فإن الله قدّره لحكمته وجعله علة لعداوته، لإفضائه إليه بواسطة حفظه موسى وصيانته، كما في مجيء الغيث بالنسبة لإخراج الزهر[١١٥].

لعل في قول الزجاجي: والعاقبة للمجاز، لأن العرب قد تسمي الشيء باسم الشيء إذا آلت إليه عاقبته...»[١١٦] دليلاً على دلالة لام العاقبة على التعليل بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة كما يفهم من عبارة بعض النحاة، إذ قال النحّاس في إعرابه الآية: «نصب ((يكون)) بلام كي، وربما أشكل هذا على من يجهل اللغة، ويكون ضعيفًا في العربية، فقال: ليست لام كي، ولقبها بما لا يعرف الحذاق من النحويين أصله – أراد تسميتهم لها بلام العاقبة –، وهذا كثير في كلام العرب، يقال، جمع فلان المال ليهلكه... لما كان جمعه إيّاه قد أداه إلى ذلك كان بمنزلة من جمعه له»[١١٧]، لأنه لو كانت لام العاقبة تفيد التعليل على الحقيقة لكان لها ما أثبته النحاة من جواز دخولها على ما هو غرض لفاعل الفعل، أو ما هو سبب لوقوع الفعل – كما مر بنا في بيان خصائص اللام – فإن لام الصيرورة لا تدخل إلاّ على ما هو سبب لوقوع فعل الفاعل، قال الزركشي: «إن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفعل الفاعل، يكون مرتبًا على الفعل، وليس في لام الصيرورة إلاّ الترتيب»[١١٨]، أي

(١١٣) نظم الدرر ٢٤٥/١٤.

(١١٤) شرح التصريح ١٢/٢، وفتح القدير ٢٤٥/١٤.

(١١٥) البرهان ٣٤٧/٤.

(١١٦) اللامات ١٢٠.

(١١٧) إعراب القرآن ٢٢٨/٣-٢٢٩، وينظر، زاد المسير ٥٦/٤.

(١١٨) البرهان ٣٤٦/٤.

أن ما قبلها يكون سببًا لما بعدها، لأنه يفضي إليه كما مر[119]، ويضعف عندي إنكار جماعة من النحاة دلالة اللام في نحو ما تقدم على التعليل[120]، لما تقدم من البيان.

هذا وقد أورد النحاة في كتبهم بعضًا من الشواهد التي وردت فيها اللام دالة على العاقبة والصيرورة، دالة على التعليل، ومنه قوله[121]:

لـه مَـلَـكٌ يـنـادي كـلَّ يـوم ... لدوا لـلـمـوت وابـنـوا لـلـخـراب

وقوله[122]:

فـإن يـكـن الموت أفـنـاهم ... فـلـلـموت مـا تـلـدُ الـوالـده

(١١٩) أسلوب التعليل ٣٠.

(١٢٠) التبيان في إعراب القرآن ١٠١٦/٢، الفريد ٧٠٥/٣.

(١٢١) البيت منسوب إلى الإمام علي رضي الله عنه، الخزانة ٥٣٠/٩، وينظر: الجنى الداني ٩٨.

(١٢٢) البيت لنهيكة بن الحارث الأزدي، الخزانة ٥٣٣/٩، وينظر: اللامات للزجاجي ١٢١.

المبحث الرابع: واو العطف

وهي أم باب العطف وأصله وأول حروفه[١٢٢]، إذ نص المبرد على أن (الواو) أحق بالعطف من غيرها، فإنّ كل باب عنده أصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى[١٢٣].

وعلل أبو البركات الأنباري كونها أصل حروف العطف بقوله: «فإن قيل: فلم كان أصل حروف العطف الواو؟ قيل: لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط، وأما غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ماسنبين، وإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، والباقي بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب»[١٢٤].

وتابع ابنُ يعيش الأنباري في الإشارة إلى أصالة الواو في العطف لأنها تدل على الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو، فإنّ الفاء توجب الترتيب وأو الشك، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد[١٢٥].

ولذا فإنها انفردت بخصائص انمازت بها عن سواها من حروف العطف، فإن العرب يتسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها[١٢٦].

وقد سجل النحاة ما انفردت به الواو عن سائر حروف العطف وإليك تفصيل ذلك:

١. إنها اختصت (الواو) باحتمال معطوفها معنى من ثلاثة معانٍ وهي:

أ- مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، ومنه قوله تعالى: ﴿فأنجيناه وأصحاب السفينة﴾ (العنكبوت/١٥)، فأصحاب السفينة معطوف على الهاء، عطف مصاحب.

---

(١٢٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٣٧، والجنى الداني ١٥٨، والتخمير في شرح المفصل ٤/٧٦.

(١٢٣) المقتضب ٢/٤٦.

(١٢٤) أسرا العربية ٢٠٢.

(١٢٥) شرح المفصل ٨/٩٠، وينظر: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ١/٣٧٩.

(١٢٦) شرح التصريح ١/١٩٣.

ب – وتعطف الشيء على سابقه نحو قوله تعالى: ﴿ولقد أرسلنا نوحًا وإبراهيم﴾ (الحديد/٢٦).

ج – وتعطف الشيء على لاحقه نحو قوله تعالى: ﴿كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك﴾ (الشورى/٣)[١٢٧].

فالأصل في (الواو) أنها تفيد الاشتراك من غير ترتيب، وقد مثّل سيبويه لذلك بقولهم: مررت برجل وحمار قبل، قال: «فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما.... وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن يقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني...»[١٢٨]، وللنحاة خلاف في دلالة الواو على الترتيب وعدمه[١٢٩].

٢. واختصت الواو بعطف الخاص على العام، ومنه قوله تعالى: ﴿من كان عدوًا لله وملئكته ورُسُلِه وجبريل وميكل﴾[١٣٠] (البقرة/٩٨) فجبريل وميكال مندرجان تحت الملائكة، وخصهما بالعطف تشريفًا لهما، لأن اليهود ذكروهما، فقالوا: إن جبريل عدونا، لأنه ينزل في الحرب والقتال، وميكال ولينا، فأخبرهم – جل ذكره – أن من كان عدواً لجبريل فإنه عدو لكل من ذكر من ملائكته ورسله وجبريل وميكال، فنزلت الآية بسببهما فذِكْرهما واجب لئلا تقول اليهود إنا لم نعاد الله وجميع ملائكته، وهذا من عطف الخاص على العام[١٣١]. ومن ذلك أيضًا قوله تعال: ﴿فيها فكهة ونخلٌ ورمانٌ﴾ (الرحمن/٦٨). فإنما خصّ النخيل والرمان بإعادة ذكرهما – وقد دخلا في الفاكهة – للإشارة إلى فضلهما، وذلك لأن النخل ثمرة

(١٢٧) معاني الحروف ٦٢، ورصف المباني ٤٧٣-٤٧٥، والبرهان في علوم القرآن ٤/٤٣٦.

(١٢٨) الكتاب ١/٤٣٧-٤٣٨، وينظر: حروف المعاني ٤٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٢، والإحكام للآمدي ١/٩٦، والفصول المفيدة ٦٧.

(١٢٩) ينظر: الفصول المفيدة ٦٧، والكليات ٩١٩-٩٢٠، وأثر العربية في استنباط الأحكام ٣٢٤.

(١٣٠) المساعد ٢/٤٤٥، وهمع الهوامع ٥/٢٢٥.

(١٣١) جامع البيان ١/٤٣٩، وزاد المسير ١/١١٧.

فاكهة وطعام، والرمان فاكهة وعلاج[١٣٢]. وحكى الفراء[١٣٣]، أن قوما قالوا: إن النخيل والرمان ليسا من الفاكهة، ولذلك عطفا على الفاكهة، وردّ الأزهري زعم هؤلاء فقال: «وهذا جهل بكلام العرب، والواو دخلت للاختصاص، وإن عطف بها، والعرب تذكر الشيء جملة ثم تختص من الجملة شيئا تفضيلاً له وتنبيهًا على ما فيه من الفضيلة، وهو من الجملة، ومنه قوله - عز وجل - ﴿**وحفظوا على الصلوٰت والصلوٰة الوسطى**﴾ (البقرة/ ٢٣٨)، فقد أمرهم بالصلوات جملة ثم أعاد الوسطى تخصيصًا لها بالتشديد والتأكيد، وكذلك أعاد النخل والرمّان ترغيبًا لأهل الجنة فيهما»[١٣٤].

هذا وقد أنكر ابن هشام لختصاص (الواو) بذلك، واحتجّ بقولهم: مات الناس حتى الأنبياء، فشاركت (حتى) (الواوَ) في عطف الخاص على العام[١٣٥].

والراجح عندي أن عطف الخاص على العام بالواو إنما يراد منه اختصاص المعطوف بمزية تشريفًا له وتكريمًا، والعطف بحتى لا يكون لأجل ذلك، فقولهم: مات الناس حتى الأنبياء، لم يرد منه عطف الخاص على العام لأجل مزية وشرف في المعطوف، وإنما كان العطف لأجل بيان أن المعطوف بعض ما قبله وهو غاية له في الرفعة أو قد يكون غاية لما قبله في الدناءة، كقولهم: مات الناس حتى النساء[١٣٦]، وهذا غير ما قدمنا في عطف الخاص على العام بالواو، الذي يراد منه معنى أخر، وبهذا تكون الواو قد خصت بعطف الخاص على العام لأجل مزية في المعطوف تشريفًا له وتكريمًا، أما حتى فهي لم تختص بذلك.

٣. واختصت (الواو) بعطف العام على الخاص، ومنه قوله تعالى: ﴿**ربّ اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات**﴾[١٣٧] (نوح/٢٨) وقد جاء ذلك على لسان نوح عليه السلام، فإنه لما دعا على الكفار فقال: ﴿**رب لا تذر على الأرض من**

(١٣٢) زاد المسير ٨/١٢٤، والبحر المحيط ٨/٩٨.

(١٣٣) معاني القرآن ٣/١١٩.

(١٣٤) تهذيب اللغة (رمن) ١٥/٢١٦.

(١٣٥) المغني ٤٦٦.

(١٣٦) كشف المشكل في النحو ٦٢٧-٦٢٨، ومختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح ١/٣٨١، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ١/٣٨١، وشرح قواعد الإعراب ١٧٥.

(١٣٧) المغني ٤٦٦.

الكفرين ديّاراً﴾ (نوح/٢٦) استغفر بعد ذلك للمؤمنين، فبدأ بنفسه ثم بمن وجب عليه بره ممن اتصل به نسباً ودينًا، فإنهم أولى وأحق، ثم عم المؤمنين والمؤمنات، فكان هو ووالده قد اندرجوا في هذا العموم.[١٣٨]

٤. واختصت (الواو) بعطف الخفض على الجوار[١٣٩]، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين ءامنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ (المائدة/٦) في قراءة من قرأ بخفض (أرجلكم)[١٤٠]، إذ رجّح بعض النحاة الجر على الإتباع، ونص هؤلاء على أن الجر على الجوار ليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وحورٌ عينٌ﴾ (الواقعة/٢٢) على قراءة من قرأ بالخفض (حورٍ عينٍ) وهو معطوف علي قوله تعالى: ﴿بأكوٰبٍ وأباريق﴾ (٠٢) والمعنى مختلف، إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين[١٤١].

وقد ضعّف أكثر النحاة الخفض على الجور في باب العطف لأن العاطف يمنع من التجاور، وحصروا أكثر وروده في النعت لأنه أشد مجاورة لمتبوعه، لعدم وجود الواسطة بينهما، وجوّزوا وروده على قلة في التوكيد، وحجتهم أن الخفض على الجور لغة لا تستعمل في القرآن، وإنما تكون في الشعر، أو فيما جرى كالمثل نحو قولهم: جحرُ ضَبٍّ خربٍ[١٤٢]، وقد وجّه هذا الفريق قراءة الخفض بالعطف على (رؤوس) لفظًا وحكمًا، أو لفظًا لا حكمًا[١٤٣].

---

(١٣٨) البحر المحيط ٣٤٣/٨، وروح البيان ١٨٦/١٠.

(١٣٩) المغني ٤٦٧.

(١٤٠) وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وشعبة عن عاصم، وقراءة الباقين بالفتح، ينظر: الغاية في القراءات العشر ٢٢٢، والنشر ٢٥٤/٢.

(١٤١) معاني القرآن للأخفش ٢٧٧/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٥/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٢٤/١، ١٢٠-٤/٢.

(١٤٢) إعراب القرآن ٩/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٤٣/١، والمغني ٢٨٥، ٨٩٥، والخزانة ٩٣/٥.

(١٤٣) إعراب القراءات السبع وعللها ١٤٣/١، والكشاف ٣٢٥/١-٣٢٦، والبحر المحيط ٤٣٨/٣، وللنحاة توجيهات أخرى لقراءتي النصب والجر، ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٤/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٠/١.

والحق أن الخفض على الجوار ورد في الشعر وهو غير محصور بالضرورة[١٤٤]. والملاحظ أن باب التوابع قد خصّ بذلك، واتفق النحاة على وقوعه في باب النعت كثيراً وفي باب التوكيد قليلاً، لذا فإنه لا يمنع وقوعه في باب العطف على أن يكون ذلك مخصوصًا بالواو لأنها أم الباب والعرب يتوسعون في الأمهات مالا يتوسعون في غيرها.[١٤٥]

٥. واختصت الواو بعطف ما حقه التثنية أو الجمع[١٤٦]، ومن التثنية قول الفرزدق[١٤٧]

إنّ الرّزيّةَ لا رزيّةَ مثلها فقدانُ مثل محمدٍ ومحمد

والشاهد فيه أنه عطف بالواو ما حقه التثنية، وكان القياس أن يقول: فقدان مثل المحمدين[١٤٨].

ومن الجمع قول أبي نواس[١٤٩]

أقمنا بها يومًا ويومًا ثالثًا ويومًا له يوم الترحل خامس

فأراد ثمانية أيام لأن يومًا الأخير رابع وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له، وحينئذ يكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم فعطف ولم يجمع بالواو. وقيل: أراد أربعة أيام[١٥٠]. وقد حصر ابن عصفور ما ورد من ذلك بالضرورة، ومنع أن يأتي في سعة الكلام فقال: «ومنه وضع العطف موضع التثنية أو موضع الجمع واستعماله بدلاً منهما حيث لا يسوغ ذلك في سعة الكلام فمن الأول قوله...»[١٥١].

والحق ان هذا غير محصور بالضرورة فربما يكون التكرير بالعطف للضرورة كما في قوله[١٥٢].

---

(١٤٤) الخصائص ٣/٢٢٠، وأمالي ابن الشجري ١/١٣٤-١٣٥.

(١٤٥) شرح التصريح ١/١٩٣.

(١٤٦) المغني ٤٦٥، وهمع الهوامع ٥/٢٢٦، وشرح التصريح ٢/١٣٨.

(١٤٧) الديوان ١/١٦١، وفيه البيت..... مثلها الناس فقْدُ محمد ومحمد.

(١٤٨) شرح شواهد المغني ٢/٧٧٥، وشرح أبيات المغني ٦/٨٠.

(١٤٩) الديوان ٣٧، والكامل ٣/١٠٤٩.

(١٥٠) أمالي ابن الشجري ١/١٤، وهمع الهوامع ٥/٢٢٦، وحاشية يس على شرح التصريح ٢/١٣٨، والدرر اللوامع ٦/٧٧.

(١٥١) ضرائر الشعر ٢٥٧، وفيه مجموعة من شواهد التكرير بالعطف.

(١٥٢) وهو لمنظور بن مرثد، والبيت في إصلاح المنطق ٧، وأمالي ابن الشجري ١/١٤، واللسان (ذبح) ٣/٢٦٢.

كأنّ بين فكها والفكّ قارةُ مسكٍ ذُبحتْ بسكّ

وقد يكون التكرير بالعطف لتفخيم الشيء الذي تريد تعظيمه كقولك لمن تعنفه بقبيح ارتكبه وقد تكرر منه ذلك وتكرر عفوك له: قد صفحت لك عن جرم وجرم وجرم، وكقولك لمن ينكر ما انعمت به عليه: قد أعطيتك مائة ومائة، فهذا أوقع في النفس من قولك: قد صفحت لك عن ثلاثة أجرام وقد أعطيتك ثلاثمئة[١٥٣]، ويؤيده كثرة وروده كلامهم[١٥٤].

٦. واختصت (الواو) بتقديم المعطوف على المعطوف عليه للضرورة، وذلك مشروط بألاّ يؤدي التقديم إلى وقوعها في صدر الكلام، فلا يقال: وزيد عمرو قائمان، ولا إلى أن يأتي عاملاً غير متصرف، فلا يقال: إنّ وزيدا عمرًا، ولا إلى أن يأتي عاملاً غير متصرف، فلا يقال: إنّ وزيدا عمرًا قائمان، وبشرط أن لا يكون المعطوف عليه مخفوضًا، فلا يقال: مررت وزيد بعمرو[١٥٥]، ومن ذلك قوله[١٥٦]:

ألا نخلةً من ذات عرقٍ عليك ورحمة الله السلام.

فقد قدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، والأصل: عليك السلام ورحمة الله[١٥٧]، وتقديم المعطوف على المعطوف عليه شيء اختصت به الواو للضرورة، ولا يجوز أن يقع شيء من ذلك في باب التوابع الأخرى - الصفة والتوكيد والبدل - فيقدم التابع على المتبوع، لأن المعطوف غير المعطوف عليه والصفة هي الموصوف، والمؤكد هو عبارة عن المؤكد والبدل إما أن يكون هو المبدل أو بعضه أو شيئا ملتبسًا به، ولذلك يمتنع أن تقول: مررت بالطويل زيد، على أن تجعل الطويل صفة لزيد، ولا أن تقول: أكلت كله الرغيف، ولا أن تقول: ضربت رأسه زيدًا[١٥٨]، وقد نصّ ابن جني على أنه لا تقديم في البيت ولا تأخير، فرحمة الله معطوف على الضمير في عليك، ذلك أن السلام مرفوع بالابتداء، وخبره مقدم

(١٥٣) أمالي ابن الشجري ١/١٤، والخزانة ٧/٤٦٢.

(١٥٤) شرح المفصل ٤/١٣٨.

(١٥٥) الخصائص ٣/٣٨٥، وضرائر الشعر ٢١٠، والمغني ٤٦٧، وهمع الهوامع ٥/٢٢٧، والضرائر وما يسوغ للشاعر ١٤٢.

(١٥٦) قيل البيت للأحوص وقيل لا يعرف قائله، وقوله: نخلة، أراد معهد أحبائه، ينظر: الخزانة ١/٣٩٩، وشرح أبيات المغني ٦/١٠٢.

(١٥٧) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٣٠، والدرر اللوامع ٣/١٩، ٦/٧٩.

(١٥٨) أمالي ابن الشجري ١/٢٧٥-٢٧٦.

عليه، وهو عليك وهذا فيه ضمير مستتر، لأن تقدير الكلام: حصل عليك، فقوله: رحمة الله، معطوف على ذلك الضمير المستتر في الظرف، وفي هذا عطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهو أسهل عنده من تقديم المعطوف على المعطوف عليه[١٥٤].

والظاهر أن قول ابن جني لا يخلو من التعسف في الحذف والتقدير، ثم إنّه لا يخلو من تجاوز على أصل أقره النحاة، وهو عدم العطف على الضمير المتصل المرفوع، بارزًا كان أو مستترًا إلاّ بعد توكيده بضمير منفصل، كما في نحو قوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ (البقرة/٣٥) أو بوجود فاصل أي فاصل كان بين التابع والمتبوع، كما في قوله تعالى: ﴿**يدخلونها ومن صلح من ءابائهم**﴾ (الرعد/٢٣)[١٥٥] هذا وقد جوز التفتازاني تقديم المعطوف على المعطوف عليه في ضرورة الشعر، وجوّز أن يكون العاطف أحد حروف خمسة وهي: الواو، و الفاء، و ثم، و أو، و لا[١٥٦].

والحق ان قول التفتازاني لا يؤيده شيء من السماع، فإن ذلك مما اختصت به الواو، بسبب أنها أم الباب وأم الباب تتصرف فيها العرب تصرفا ليس لغيرها[١٥٧].

٧. واختصت (الواو) بعطف عامل حذف وبقي معموله على عامل ظاهر لمعنى جامع بينهما[١٥٨]، ومنه قول الشاعر[١٥٩].

وهزّة نسْوَةٍ من حيّ صِدْقٍ ... يُرَجّجْنَ الحواجبَ والعيونا

والتقدير: ويكحلن العيون، والمعنى الجامع بينهما هو التحسين، ومنه أيضًا قوله[١٦٠].

عَلفتها تبنًا وماءً باردًا

---

(١٥٤) الخصائص ٢/٣٨٦، والخزانة ١/٣٩٩.

(١٥٥) اللمع في العربية ١٥٦، وأوضح المسالك، ٤٢٣/١.

(١٥٦) الخزانة ١/٣٩٩، وشرح أبيات المغني ٥٨/٢.

(١٥٧) الأشباه والنظائر في النحو ٧١/٢.

(١٥٨) المساعد ٤٤٥/٢، وشرح التصريح ١٣٦/٢.

(١٥٩) وهو الراعي النميري، الديوان ٢٦٩.

(١٦٠) نسبه الفراء إلى بعض بني أسد يصف فرسه، معاني القرآن ١٤/١، وينظر: شرح الأبيات المشكلة ٥٢٣/٢، وتذكرة النحاة ٦١٧.

والتقدير: وسقيتها ماء، والمعنى الجامع بينهما هو الإطعام[161]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**والذين تبوءو الدار والإيمن**﴾ (الحشر/٩) فالإيمان مفعول به بفعل محذوف تقديره (لزموا) أو (اتخذوا) دل عليه (تبوأوا) ولا يجوز عطف الإيمان على الدار، إذ لو جعل كذلك لكان الإيمان معمولاً لتبوأوا، وهذا غير سائغ من حيث المعنى، لأن الإيمان لا يتبوأ، وإنما يتبوأ المنزل، فنقول: بوّأت له منزلاً، أي هيأت له[162]، وقد نص المبرد على أن «المعطوف على الشيء يحل محله لأنه شريكه في العامل»[163]، وقيل من ذلك قوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾(البقرة/٣٥) فزوجك فاعل لفعل محذوف معطوف على اسكن، أي وليسكن زوجك ولو كان زوجك معطوفا على فاعل اسكن وهو الضمير المستتر فيه لجعل الأمر الذي هو للمفرد المذكر عاملاً في الظاهر وهذا لا يجوز[164].

والظاهر أن نصوص النحويين والمعربين قد تضافرت على إعراب (زوجك) معطوفة على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بـ (أنت) فإنّه لا يشترط صلاحية المعطوف لمباشرة العامل، إذ جاز أن تقول: تقوم هند وزيد، ولا يصح مباشرة زيد لتقوم، ويصح أن تقول: قام زيد وأنا، ولا يصح أن تقول: قام أنا، إذ قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالا[165]، وقد نصف الأزهري على أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[166]، و«إنما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانيًا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه، فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر، فإنا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا مما يستحقه»[167].

هذا وقد جوز ابن عطية وغيره أن يكون (زوجك) معطوفا على الضمير الظاهر (أنت) فهو من عطف المفرد على المفرد[168].

---

(١٦١) الخصائص ٢/٣٣٢، وهمع الهوامع ٥/٢٨٨، والدرر اللوامع ٦/٨٠.

(١٦٢) جامع البيان ١٤/٤١، وارتشاف الضرب ٢/٦٣٣.

(١٦٣) المقتضب ٤/٢١١.

(١٦٤) اللمع في العربية ١٥٦، والد المصون ١/٢٧٩، ومجمع البيان ١/١٩٣.

(١٦٥) تفسير البيضاوي ١/٨٥، وتسهيل الفوائد ١١٧، والأشباه والنظائر في النحو ٢/٤٣٨-٤٤٤.

(١٦٦) شرح التصريح ١/٦٣، وينظر حاشية الصاوي على تفسير الجلالين ١/٢٢.

(١٦٧) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٩٣.

(١٦٨) المحرر الوجيز ١/٢٤٩، وينظر تفسير النسفي ١/٦٢.

٨. واختصت (الواو) باقترانها بـ (إمّا) ومنه قوله تعالى: ﴿إما شاكرا وإما كفورا﴾[١٦٩] (الإنسان/٣)، وقوله (شاكرا) و(كفورا) حالان من الضمير الذي في موضع نصب من (هديناه) والمعنى: بينا له سبيل الهدى في حال الشكر والكفر، و(إمّا) في الآية أفادت معنى التخيير[١٧٠]. فقد نص النحاس[١٧١] على أن (إما) في الآية هي بمعنى (أو).

وأجاز الكوفيون أن تكون (ما) زائدة و(إن) شرطية، وقد منع ذلك البصريون لأن (إن) الشرطية تدخل على الأفعال لا على الأسماء، وما ورد من ذلك فهو محمول على الحذف، كما في قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين﴾ (التوبة/٦) ولا يمكن إضمار فعل بعد (إن) هنا، لأنه يتوجب رفع (شاكر) و(كفور) بذلك الفعل، وزيادة على ما تقدم فإنه لا دليل على إضمار فعل في الكلام[١٧٢].

ونخلص مما تقدم إلى أن الواو في قوله تعالى: ﴿إما شاكرا وإما كفورا﴾ هي العاطفة لا (إما) فإنه متى رأيت حرفًا من حروف العطف مع الواو، فالواو هي العاطفة دونه[١٧٣]، والحرف الأخير ليس بحرف عطف لأن حرف العطف لا يدخل على مثله[١٧٤].

٩. واختصت (الواو) باقترانها بـ (لا) بشرط أن تسبق بنفي ولم تقصد المعية، نحو قوله تعالى: ﴿وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى﴾[١٧٥] (سبأ/٣٧) وإنما جيء بـ(لا) لأجل أن يعلم نفي القيام عنهما مطلقا في حال الاجتماع والافتراق[١٧٦]. فالآية محمولة على تقدير: **وما أموالكم بالتي تقربكم عندنا زلفى**[١٧٧]، وقد تلي (لا) (الواو) لتأيد النفي إن كان الفعل مما يقتضي الاشتراك،

(١٦٩) همع الهوامع ٥/٢٢٧، وشرح التصريح ٢/١٣٧.

(١٧٠) مشكل إعراب القرآن ٢/٨٧٢، والمغني ٨٦، وفيه أنها أفادت التفصيل، وأشار إلى أنها تأتي للتخيير، ومنه قوله تعالى: ﴿إما أن تعذبهم وإما أن تتخذ فيهم حسنا﴾ (الكهف/٨٦).

(١٧١) إعراب القرآن ٥/٩٦، وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨٢.

(١٧٢) معاني القرآن للفراء ٣/٢١٤، والإنصاف ٢/٦١٦، والفريد ٤/٥٨٤.

(١٧٣) نتائج الفكر ٢٥٧.

(١٧٤) أسرار العربية ٣٠٦.

(١٧٥) المغني ٤٦٥، وهمع الهوامع ٥/٢٢٧.

(١٧٦) نتائج الفكر ٢٥٧، والمغني ٤٦٥، والجنى الداني ١٦١.

(١٧٧) إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٥١.

وتكوين (لا) عندذاك زائدة نحو قوله تعالى: ﴿وما يستوي الأحياء ولا الأموات﴾ (فاطر/٢٢) وإنما جيء بها مع العاطف لأجل تأكيد معنى النفي، والتقدير: وما يستوي الأحياء والأموات حتى تقع المساواة بين اثنين، لأن المساواة لا تكون إلاّ بين شيئين ألا ترى أنك إذا قلت: لا يستوي زيد ولا عمرو لم يجز حتى يحكم بزيادة (لا) فلا حاجة إلى أن يقرن العاطف بـ (لا) إلا على وجه تاكيد معنى النفي، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير﴾ (فاطر/١٩) فلم يقل - جل وعلا - ولا البصير[١٧٨] وقولهم: (ولم يقصد المعية) منع نحو قولنا: ما لختصم زيد ولا عمرو، لأن الواو للمعية[١٧٩].

١٠. واختصت (الواو) بعطف ما لا يتسغني عنه، إذ تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به - أي بالاسم المعطوف عليه - مثل، اختصم زيد وعمرو، وتضارب زيد وعمرو فالاختصام والتضارب من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدا[١٨٠]. وأجاز الكسائي[١٨١] العطف في هذه المسألة بالفاء، وثم، و أو، وحجته قول امرئ القيس[١٨٢].

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وربما يقوي قول الكسائي مجيء (أم) المتصلة عاطفة ما لا يستغني عنه كقولهم: سواء علي أقمت أم قعدت، فإنها عطفت ما لا يستغني عنه، وانما سميت متصلة لأن ما قبلها متصل بما بعدها ولا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر[١٨٣]. وقد نص جمهور النحاة على أن البينية مما لا يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الترتيب، فنقول هذا بين زيد وعمرو، وتخاصم زيد وعمرو، ولا يجوز فيها غير الواو[١٨٤]. وقول امرئ القيس محمول على

(١٧٨) إعراب القرآن للنحاس ٣٦٩/٣، والفريد ٨٧/٤.

(١٧٩) الغني ٤٦٥.

(١٨٠) الجمل في النحو ٢٠، وهمع الهوامع ٣٢٥/٥.

(١٨١) ارتشاف الضرب ٦٣٤/٢، والمساعد ٤٤٥/٢.

(١٨٢) الديوان ٨.

(١٨٣) الغني ٩٦، ٤٦٦.

(١٨٤) الجمل في النحو ١٩-٢٠، والدرر اللوامع ٧١/٦.

تقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل، وهو كقولهم: اختصم الزيدون فالعمرون، إذا كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه[١٨٥]، أما قولهم: سواء علي أقمت أم قعدت، فقد أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته، إذ الاصل: سواء علي قيامك وقعودك، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو[١٨٦].

١١. واختصت (الواو) بعطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها[١٨٧]، ومنه قول الشاعر[١٨٨]

بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوبٍ وبالِ

الشاهد فيه جر مسلوب وبال نعتا لربعين وعطف بال على مسلوب بالواو، ويجوز فيهما القطع على الابتداء، والتقدير: أحدهما مسلوب والأخر بال[١٨٩].

وقد أنشد سيبويه البيت في باب (مجري النعت على المنعوت...) وقال: «ومنه أيضا مررت بثلاثة نفر، رجلين مسلمين ورجل كافر، جمعت الاسم وفصلت الصفة، ثم نعته وفسرته، وإن شئت أجريته مجرى الأول في الابتداء فترفعه وفي البدل فتجره»[١٩٠].

١٢. واختصت (الواو) باقترانها بلكن نحو ﴿**ما كان محمد أبا أحدٍ من رجالكم ولكن رسول الله**﴾[١٩١] (الأحزاب: ٤٠) والآية محمولة على تقدير: ولكن كان رسول الله، حملاً على (كان) المتقدمة، فالواو عاطفة و(لكن) أفادت هنا معنى الاستدراك، فحالها هنا كحال (إن) في التخفيف فـ (لكن) هنا ليست بحرف عطف، والعطف بما قبلها من الواو، ولم يسمع من كلام العرب استعمالها بغير واو[١٩٢]، ونص أهل الكوفة على أنّ الواو زائدة، فقد جوّزوا أن تقع الواو العاطفة زائدة محتجين بما ورد

(١٨٥) همع الهوامع ٥/٢٢٥، وشرح الاشموني ٢/٩٣.
(١٨٦) شرح التصريح ٢/١٣٦.
(١٨٧) المغني ٤٦٥، والاشباه والنظائر في النحو ٣/٢١١.
(١٨٨) وهو ابن ميادة، ينظر: شرح شواهد المغني ١/٧٧٤.
(١٨٩) شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٧٨.
(١٩٠) الكتاب ١/٤٣١.
(١٩١) الكتاب ١/٤٣١.
(١٩٢) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٢٠٢، وشرح الأبيات المشكلة ١/٧٣، والمساعد ٢/٤٤١، وحاشية شيخ زاده على البيضاوي ٤/٦٦.

في القرآن من نحو قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ (الزمر: ٧١)[١٩٣]: ولعل من المفيد الإشارة إلى أنه - جل ذكره - قد استدرك بقوله (ولكن رسول الله) لأجل أن يرفع ما قد يتوهم من نفي أبوة الرسول ﷺ من انعدام صلة التراحم والبر بينه وبين أمته في شفقته ورحمته بهم شأن كل نبي[١٩٤].

١٣. ولختصت (الواو) بعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، نحو: زيد قائم عمرو وغلامه، وكقولنا في باب الاشتغال: زيدا ضربت عمرا وأخاه[١٩٥].

١٤. ولختصت (الواو) بعطف العقد على النيف، نحو، أحد وعشرون، إذا وقعا دفعة واحدة، فإن تأخر وقوع العقد جاز أن نقول: قبضت ثلاثة فعشرين، أو ثم عشرين[١٩٦].

١٥. وقيل لختصت (الواو) بعطف الشيء على مرادفه، ومنه قوله تعالى: ﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله﴾ (يوسف: ٨٦) فأعاد البث بغير لفظه[١٩٧]. وقوله تعالى: ﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة﴾ (البقرة: ١٥٧) والصلوات هي الرحمة، ذكر ذلك بلفظ الجمع لأن بعضها يتلو بعضا، ثم قال (ورحمة) فأعادها مع اختلاف اللفظين لأنه أوكد وأبلغ[١٩٨].

(١٩٣) الإنصاف ٤٥٨/٢.

(١٩٤) تفسير النسفي ٣٠٥/٣، والفريد ٤٣/٤، وتفسير روح البيان ١٨٦/٧.

(١٩٥) الغني ٤٦٥، والأشباه والنظائر في النحو ٢١١/٣.

(١٩٦) الغني ٤٦٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٩٢/٢.

(١٩٧) الغني ٤٦٧، والجامع لأحكام القرآن ٢٥١/٩، وحاشية الصبان على الأشموني ٩٢/٢.

(١٩٨) النكت والعيون ٢١٠/١.

الخـاتمة

بعد الانتهاء من البحث أورد أهم النتائج التي سجلها البحث، وهي:

إن البحث اقتصر على دراسة أمهات الأدوات الأحادية في الأبواب النحوية ولم يتناول الأدوات كلها لكثرتها وانبساط مادتها.

إن البحث في علم النحو ممتد وتتأصل الحاجة إليه، وهو يستمد تجدده وتأصله من كتاب الله سبحانه وتعالى، وموضوع حروف المعاني ولحد من الموضوعات النحوية بالغة الأهمية، فان كل دارس للعلوم الشرعية، فضلا عن اللغوية به حاجة إلى معرفة هذا الباب، وسبب ذلك هو ارتباط هذا الموضوع بالسياق، ومن ثم بالحكم، لذلك نجد هذا الموضوع مبحوثًا في كتب اللغة العربية وكتب أصول الفقه وربما في التفاسير القديم منها والحديث.....

إن الأدوات النحوية تتوزع في أبواب ومجموعات، ولكل باب أم تنفرد بأشياء، وتتمثل هذه الانفرادات في العمل أو المعنى أو في كليهما، والعمل والمعنى هما الركنان الأصليان اللذان يقوم عليهما علم النحو.

إن عدم ذكر النحاة أحيانا أم الباب – صراحة – كما وجدنا في باب التعليل، لا يعني عدم وجود أم للباب، إذ أثبت البحث أن اللام أم هذا الباب وأصله، مستدلاً لذلك بقرائن ودلائل أوردها الأصوليون في كتبهم، وأشار إليها بعض النحاة تلميحاً، وقد قوّى البحث تلك القرائن بالتمثيل والاستشهاد، وقد أيد كل ذلك الخصائص التي انمازت بها اللام عن سواها من حروف التعليل.

أثبت البحث أن العرب قد يخرجون على أقيستهم المتبعة في كلامهم من ذلك ما عرف بان الأصل هو ما استخدم بكثرة ودونه ما قل في الاستعمال، وهذا ما حصل في واو القسم التي يكثر العرب من استعمالها مع أنها ليست أصلا في القسم كما يعتقد بعضنا فإن الأصل في حروف القسم هو الباء، مع أن قسماً من النحاة قد قدم الواو على الباء حين ذكر حروف القسم، وقد حاول البحث أن يعلل كثرة استعمال الواو في القسم.

كشف المصادر

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: د. مصطفى النحّاس، مطبعة المدني - مصر - ط ١ - ١٩٨٩م.

٢ - الإتقان في علوم القرآن، الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تقديم وتعليق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - بيروت - ط ١ - ١٩٨٧م.

٣ - أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، د. يوسف خلف العيساوي - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط ١ - ٢٠٠٣م.

٤ - الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ) تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي - بيروت - ط ١ - ١٩٨٤م.

٥ - الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي (ت ٦٩٥هـ) تحقيق: عبدالله علي الحسيني، ود. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى - ط ١ - ١٩٨٩م.

٦ - أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي - دمشق - ١٩٥٧م.

٧ - أسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضير عباس، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - ١٩٩٩م.

٨ - الإشارات والتنبيهات، محمد بن علي بن محمد (ت ٧٢٩هـ) تحقيق: د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر - القاهرة (لا ت).

٩- الأشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة - ط ١ - ١٩٨٥م.

١٠- إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) شرح وتحقيق: أحمد شاكر. ==========

١١- أصول البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، عالم الكتب - بيروت.

١٢- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان بن عثيمين، مكتبة الخانجي - مصر - ط ١ - ١٩٩٢م.

١٣- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحّاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهر، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - ط - ١٩٨٨م.

١٤- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) أشرف على طبعه الشيخ عبدالله العلايلي، دار الثقافة - بيروت - ط٣ - ١٩٦٢م.

١٥- الاقتراح في علم أصول النحو، الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة بمصر - ط ١ - ١٩٧٦م.

١٦- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ) تحقيق، د. محمود محمد الطناحي، مطبعة الخانجي ـ مصر ـ ط ١ ـ ١٩٩٢م.

١٧- أمالي المرتضى، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ) تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٩٦٧م.

١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية ـ مصر ـ ط ٤ ـ ١٩٦١م.

١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت ٧٦١هـ) تحقيق، مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحافظ شلبي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط ٦ ـ ١٩٦٦م.

٢٠- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو الحسن بن عبدالله القيسي (ت ق ٦ هـ) تحقيق، د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ـ ط ١ ـ ١٩٨٧م.

٢١- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو بن عثمان، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تحقيق، د. موسى بناني العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٩٨٣م.

٢٢- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٨٥م.

٢٣- البحر المحيط أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) دار الفكر ـ ط ٢ ـ ١٩٨٣م.

٢٤- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٢م.

٢٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ) تحقيق، د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٨٦م.

٢٦- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق، د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٨٠م.

٢٧- التخمير ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) تحقيق، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٩٠م.

٢٨- تذكرة النحاة أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق، د. عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة ـ ط ١ ـ ١٩٨٦م

٢٩- التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن طاهر بن غلبون (ت ٣٩٩هـ) تحقيق، أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن ـ جدة ـ ط ١ ـ ١٩٨٦م.

٣٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ابن مالك، تحقيق، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ـ القاهرة ـ ١٩٦٨م.

٣١- تفسير البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) منشورات مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٩٠م.

٣٢- تفسير التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس ـ ١٩٩٧م.

٣٣- تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧٠١هـ) مراجعة وضبط الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار القلم - بيروت (لا.ت).

٣٤- تفسير روح البيان، إسماعيل حقي البروسي (ت ١١٣٧هـ) دار الفكر (لا.ت).

٣٥- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ومراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - ١٩٦٤م.

٣٦- جامع البيان أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) دار الفكر، بيروت - ١٩٨٤م.

٣٧- الجامع الصغير في علم النحو، أبو عبدالله محمد بن شريف الزبيري (ت ٧٧٧هـ) تحقيق، محمد هلال، كلية الدعوة، طرابلس - ليبيا - ١٩٨٦م.

٣٨- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تحقيق، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل - ط ٤ - ١٩٨٨م.

٣٩- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق، د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة.

٤٠- حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب، مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) طبعة بولاق - ١٢٨٦هـ.

٤١- حاشية الشيخ يس بن زين الدين الحمصي (ت ١٠٦١هـ) على شرح التصريح.

٤٢- حاشية الصاوي أحمد بن محمد (ت ١٢٤١هـ) على تفسير الجلالين، أحمد الصاوي المالكي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٣- حاشية الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر (لا.ت).

٤٤- حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا (لا.ت).

٤٥- حروف المعاني أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل - ط ٢ - ١٩٨٦م.

٤٦- حسن التوسل إلى صناعة الترسّل، شهاب الدين الحلبي (ت ٧٢٥هـ) تحقيق، أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد - بغداد - ١٩٨٠م.

٤٧- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) تحقيق، سعيد عبد الكريم سعودي، وزارة الثقافة والإعلام - العراق - ١٩٨٠م.

٤٨- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) تحقيق، د. عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - مصر - ط ٢ (ت.لا).

٥٠- الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق، محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٥٧م.

٥١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد يوسف، المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق، أحمد الخرّاط، دار القلم ـ دمشق ـ ط ١ ـ ١٩٨٧م.

٥٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد أمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ) تحقيق، د. عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية ـ الكويت ـ ط ١ ـ ١٩٨١م.

٥٣- ديوان ذي الإصبع العدواني، حرثان بن محرث (ت ٢٢ أو ٢٥ ق هـ) جمع وتحقيق، عبد الوهاب العدواني، ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور ـ الموصل ـ ١٩٧٣م.

٥٤- ديوان أبي نُواس، الحسن ابن هانئ (ت ١٩٥هـ) تحقيق، أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب ـ بيروت ـ ١٩٨٢م.

٥٥- ديوان الراعي النميري (ت ٩٦هـ تقريبا) جمع وتحقيق، راينهرت فايبر، بيروت ـ ١٩٨٠م.

٥٦- ديوان الفرزدق (ت ١١٠هـ)، شرح كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٩٨٤م.

٥٧- ديوان امرئ القيس، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ مصر ـ ط ٤ ـ ١٩٨٤م.

٥٨- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق، د. عمر عبد الرسول، دار المعارف بمصر (لا ت.)

٥٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة (ت ٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت (لا ت).

٦٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ) تحقيق، أحمد محمد الخرّاط، دار القلم ـ دمشق ـ ط ٢ ـ ١٩٨٥م.

٦١- زاد المسير أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ١٩٨٤م.

٦٢- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٥هـ) تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ ط ١ ـ ١٩٥٤م.

٦٣- شرح أبيات المغني، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق، عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف، دار المأمون ـ دمشق ـ ط ٢ ـ ١٩٨٨م.

٦٤- شرح الأبيات المشكلة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق، د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط١ ـ ١٩٨٨م.

٦٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى ((منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)) أبو الحسن علي نور الدين محمد بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ) تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية ـ ط ٣ (لا ت).

٦٦- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) دار الفكر (لا ت).

٦٧- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٨هـ) تحقيق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي ـ ١٩٧٨م.

٦٨- شرح الكافية الشافية، جمال الدين عبدالله بن مالك، تحقيق، د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ـ ط ١ ـ ١٩٨٢م.

٦٩- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) نشر دار الطباعة المنيرية - مصر (لا ت).

٧٠- شرح جمل الزجاجي ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق، د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد - ١٩٨٠م.

٧١- شرح جمل الزجاجي، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق، د. علي محسن مال الله، عالم الكتب - بيروت - ط ٢ - ١٩٨٦م.

٧٢- شرح ديوان الحماسة، أبو زكريا يحيى الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي - القاهرة (لا ت).

٧٣- شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ) نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة - ١٩٦٧م.

٧٤- شرح شواهد المغني للسيوطي، الإمام جلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة - بيروت (لا ت).

٧٥- شرح قواعد الإعراب، محيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) تحقيق، فخر الدين قباوة، دار طلاس - دمشق - ط١ - ١٩٨٩م.

٧٦- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) تحقيق، د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٩٩٤م.

٧٧- شروح التلخيص، وهي: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) على تلخيص المفتاح للقزويني (ت٧٣٩هـ) ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي (ت هـ) وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ) طبع بمطبعة السعادة بمصر - ط ٢ - ١٣٤٢هـ.

٧٨- شفاء الغليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السليلي (ت ٧٧٠هـ) تحقيق، د. الشريف عبدالله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ط ١ - ١٩٨٦م.

٧٩- شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب - ط٣ - ١٩٨٣م.

٨٠- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر - بيروت - (لا ت).

٨١- الضرائر وما يسوغ للشاعر، السيد محمد شكري الآلوسي، شرحه محمد بهجة الأثري المطبعة السلفية - مصر - ١٣٤١هـ.

٨٢- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت (لا ت).

٨٣- علل النحو، محمد بن عبدالله الورّاق (ت ٣٢٥هـ) تحقيق، د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - ط١ - ١٩٩٩م.

٨٤- العوامل المائة النحوية في أصول نظم العربية، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ) تحقيق، د. البدراوي زهران، دار المعارف - مصر - ط ٢ (ت لا).

٨٥- الغاية في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١هـ) تحقيق محمد غياث الجنباز، دار الشواف للنشر والتوزيع ـ الرياض ـ ط ٢ ـ ١٩٩٠م.

٨٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ ط ٢ ـ ١٩٦٤م.

٨٧- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب حسين الهمداني (ت ٦٤٢هـ) تحقيق، د. محمد حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة ـ قطر ـ ط ١ ـ ١٩٩١م.

٨٨- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق، د. حسن موسى الشاعر، دار البشير ـ الأردن ـ ط ١ ـ ١٩٩٠م.

٨٩- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) دراسة وتحقيق، د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـ بغداد ـ ١٩٨٣م.

٩٠- القصر المبني على حواشي المغني، عبد الهادي الإبياري (ت ١٣٠٥هـ) على حاشية العلامة محمد الأمير الأزهري (١٢٣٢هـ)، ط ١ ـ ١٨٨٠م.

٩١- القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، العربي السنوسي القيرواني (ت ١٣٠٥هـ) تحقيق، د. عبد الحسين الفتلي، علم الكتب ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٨٩م.

٩٢- الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق، محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٨٦م.

٩٣- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ مصر ـ ط ٣ ـ ١٩٨٦م.

٩٤- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) تحقيق، علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٩٨٦م.

٩٤- كتاب اللامات، أبو الحسن علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ) رسالة ماجستير، تحقيق يحيى علوان البلداوي، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ـ ١٩٧٥م.

٩٥- كتاب اللامات، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٣هـ) تحقيق، د. شاكر الفحام، مطبعة جامعة دمشق ـ ١٩٧٣م.

٩٦- كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق، د. مازن المبارك، دار الفكر ـ ط ٢ (لا ت).

٩٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

٩٨- كشف المشكل في النحو تحقيق، د. هادي عطية مطر الهلالي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـ بغداد ـ ط ١ ـ ١٩٨٤م.

٩٩- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) مقابلة، د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ ط ٢ ـ ١٩٩٨م.

١٠٠- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) تحقيق، د. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٩٥م.

١٠١- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر ـ بيروت.

١٠٢- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق، فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع ـ الأردن ـ ط١.

١٠٣- مباحث في أصول الفقه الإسلامي، د. العيد خليل أبو عيد، دار الفرقان، ط ٢ ـ ١٩٨٧م.

١٠٤- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت (لا ت).

١٠٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت ٥٤٢هـ) تحقيق، الرحالي الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي، وصادق العناني ـ الدوحة ـ ط ١ ـ ١٩٧٧م.

١٠٦- المحلى ((وجوه النصب)) أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت ٣١٧هـ) تحقيق، د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل ـ الأردن ـ ط ١ ـ ١٩٨٧م.

١٠٧- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق، د. محمد كامل بركات، دار الفكر ـ دمشق ـ ط ١ ـ ١٩٨٢م.

١٠٨- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ ط ٢ ـ ١٩٨٤م.

١٠٩- مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي الموزعي (ت ٨٢٥هـ) تحقيق، د. عائض العمري ـ دار المنار ـ ط ١ ـ ١٩٩٣م.

١١٠- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) تحقيق، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشمائل للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٩٨٨م.

١١١- معاني القرآن، أبو زكريا الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) عالم الكتب بيروت ـ ط ٣ ـ ١٩٨٣م.

١١٢- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط (ت ٢١٦هـ) تحقيق، هدى قراعة، مطبعة المدني ـ ط ١ ـ ١٩٩٠م.

١١٣- معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق، الشيخ محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ط ١ ـ ١٩٨٨م.

١١٤- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرّائي، مطبعة دار الحكمة ـ الموصل ـ ١٩٩١م.

١١٥- معترك الأقران في إعجاز القرآن، الإمام جلال الدين السيوطي، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٨٧م.

١١٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق، د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ ط ٦ ـ ١٩٨٥م.

١١٧- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦هـ) تحقيق، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٨٣م.

١١٨- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تقديم وتبويب، د. علي بو ملحم، دار الهلال ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٩٣م.

١١٩- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق، د. كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية ـ ١٩٨٢م.

١٢٠- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

١٢١- منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ) تحقيق، د. سعيد بن علي الحميري ـ دار البشائر الإسلامية ـ ط ١ ـ ١٩٩٩م.

١٢٢- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ) تحقيق، محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس ـ ١٩٧٨م.

١٢٣- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تصحيح علي الضباع (لا ت).

١٢٤- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ) مراقبة شرف الدين أحمد مدير دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن ـ الهند ـ ط ١ ـ ١٩٧٩م.

١٢٥- النكت والعيون، تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ) مراجعة السيد عبد المقصود بن عبدالرحيم، بدار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ١٩٩٢م.

١٢٦- النوادر في اللغة أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ) دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٩٦٧م.

١٢٧- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق، د. عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، دار البحوث العلمية ـ الكويت ـ ١٩٧٥م.